وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة

اليــوم:	الإثنين
التاريخ :	٦-٢-٢٠٢٣

القبس
النيابة العامة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

رداً على سؤال للنائبة عالية الخالد

وزير الإعلام: 121 إحالة إلى النيابة لوسائل إعلام خلال شهرين

فهاد الشمري

أكد وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري أن وزارة الإعلام تقدمت بـ 121 مذكرة إحالة إلى المستشار النائب العام لتحريك الدعوى الجزائية ضد أفراد أو وسائل إعلامية، طبقاً لمواد المخالفة وما تراه النيابة العامة من مواد اتهام وقيد ووصف للجريمة المرتكبة، لكي تقوم النيابة العامة برفع قضية أو الحفظ بحسب ما ترى.

بيّن المطيري في رده على سؤال وجهته النائبة عالية الخالد أن مجموع مذكرات الإحالة للصحف الورقية بلغ عددها صحيفتين، ومجموع مذكرات الإحالة للقنوات الفضائية المرئية والمسموعة بلغ عددها 29 إحالة، بينما بلغ مجموع مذكرات الإحالة للحسابات الإلكترونية 90 إحالة، وذلك من 2022/9/1 إلى 2022/11/1.

وأوضح المطيري أن وزارة الإعلام ممثلة في قطاع الصحافة والنشر والمطبوعات لم تتقدم برفع قضايا على أفراد أو وسائل إعلامية، وإنما تتقدم بمذكرة إحالة إلى المستشار النائب العام لاتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتحريك الدعوى الجزائية ضد المسؤول، طبقاً لمواد المخالفة وما تراه النيابة العامة من مواد اتهام وقيد ووصف للجريمة المرتكبة، وفي الأخير تقوم النيابة العامة برفع قضية أو الحفظ بحسب ما ترى.

وقال المطيري: إن وزارة الإعلام قامت من خلال حسابها الرسمي @moinformation على تطبيق التواصل الاجتماعي «تويتر» في تاريخ 2022/8/31 بدعوة مختلف الوسائل الإعلامية إلى الالتزام بالمهنية والمصداقية في تغطية الانتخابات البرلمانية (أمة 2022). وذلك استناداً إلى المادة السادسة من القرار الوزاري رقم 143/2016 بشأن شروط وضوابط التغطية الإعلامية والترويج للانتخابات.

وتابع: كما قامت الوزارة ممثلة بقطاع الصحافة والنشر والمطبوعات بدعوة ملاك ومديري الوسائل الإعلامية المختلفة بفندق كراون بلازا يوم 2022/8/22 وحثهم على الالتزام بالمهنية الإعلامية وتحري الدقة في نقل الأخبار من مصادرها الرسمية، كذلك الالتزام بأن تكون عمليات استطلاع الرأي الانتخابي عبر مراكز رسمية متخصصة ومرخصة من وزارة الإعلام، كما أنه لم يطلب من جهة إعلامية إيقاف أي برنامج تحليلي أثناء انتخابات 2022 سواء بشكل شفوي أو بكتاب رسمي.

عالية الخالد

في الفترة من 1 سبتمبر إلى 1 نوفمبر 2022

وأكد أن وزارة الإعلام ووفقاً للمادة 17 من القانون رقم 8 لسنة 2016 بتنظيم الإعلام الإلكتروني نصت على «أن المدير المسؤول عن الموقع أو الوسيلة الإعلامية الإلكترونية مسؤول عما يتضمنه المحتوى من مخالفات لأحكام هذا القانون، ويجب عليه تحري الدقة والمصداقية في كل ما ينشره من أخبار أو معلومات أو بيانات». وأشار المطيري إلى أن قطاع الصحافة والنشر والمطبوعات لا يقوم بإحالة الأشخاص الذين يدلون بتصريحات إعلامية، سواء كانوا مرشحين أو ضيوفاً في البرامج المرئية والمسموعة أو في الصحف أو في المواقع الإلكترونية، حيث خلت القوانين من ذلك، وإنما فوض وزارة الإعلام بإحالة المسؤول عن الوسيلة الإعلامية إن كان مدير موقع أو صحيفة أو قناة فضائية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٦-٢-٢٠٢٣	٦	١٧٦٢٢

الراي
النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة: «الريتويت» المسيء يُعرّض للمسؤولية الجزائية

حذّرت النيابة العامة من إعادة نشر المحتوى المتضمن إساءة للآخرين في مواقع التواصل الاجتماعي، مشدّدة على أنه «يُعرّض للمسؤولية الجزائية».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٦-٢-٢٠٢٣	١	١٥٦٩٢

الراي
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إضافة إلى «الإساءة للسعودية»

«الاستئناف»: حبس مغرد 7 سنوات عن «العيب بالذات الأميرية»

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الاستئناف، أمس، بحبس مغرد 7 سنوات مع الشغل والنفاذ في قضية العيب بالذات الأميرية والإساءة للمملكة العربية السعودية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وكانت النيابة العامة أسندت إلى المتهم أنه قام بعمل عدائي بغير إذن من الحكومة ضد المملكة العربية السعودية بأن قام بنشر العبارات المبينة بالأوراق، وذلك عبر حسابه الخاص في أحد مواقع التواصل الاجتماعية «تويتر» على الشبكة المعلوماتية، والتي من شأنها العيب بالذات الأميرية والإساءة لتلك الدولة حكومة وشعباً، وكان من شأن ذلك تعريض دولة الكويت لخطر قطع العلاقات السياسية معها. وقام بنشر العبارات ومقاطع فيديو محل الاتهام الأول، وذلك عبر حسابه الخاص في الموقع ذاته، والتي من شأنها الإساءة لتلك الدولة وكان من شأنها الإضرار بالعلاقات بين الكويت وغيرها من الدول العربية وأساء عمداً استعمال إحدى وسائل الاتصالات الهاتفية (هاتف نقال) بأن استخدمه في نشر العبارات ومقاطع الفيديو محل التهمتين السابقتين.

وكانت محكمة الجنايات سبق وأن قضت بحبس المتهم 5 سنوات مع الشغل والنفاذ، إلا أن محكمة الاستئناف شددت الحكم ضد المتهم ليصل إلى 7 سنوات مع الشغل والنفاذ.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٦-٢-٢٠٢٣	١٦	١٥٦٩٢

السياسة
AL-SEYASSAH
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

"التمييز": القبض على محام ادعى رشوة قاض

كتب - جابر الحمود:

أمرت محكمة التمييز أمس بالقبض على محام محكوم بالحبس 4 سنوات مع الشغل والنفاذ، وإحالته الى السجن المركزي.

وحجزت المحكمة القضية للحكم في 12 الجاري على خلفية بلاغ قدمه مواطن ضده، بعد أن تقاضى منه مبالغ مالية ادّعى دفعها للقاضي، الذي يتولى الفصل في قضية خاصة بابنه، بعدما اختلق المحامي رواية دفع هذه المبالغ للقاضي.

وتتلخص تفاصيل الواقعة بأن المواطن قدم إلى النيابة بلاغاً متضمناً تسجيلاً صوتياً للمحامي يطلب فيه ألفي دينار لدفعهما إلى القاضي، مقابل الحصول على حكم لمصلحة ابنه، إلا أنه فوجئ بصدور حكم بالحبس، فاكتشف المواطن عدم صحة أقوال المحامي، فقدم البلاغ إلى النيابة التي استدعت الأخير، وواجهته بالأقوال وتحريات المباحث والتسجيل، إلا أنه أنكر الاتهامات.

وكانت محكمة الاستئناف أخذت التسجيل الصوتي كأحد الأدلة المتعلقة بإثبات الواقعة، بعد التأكد من دقته وسلامته، لافتة إلى أن الواقعة تتضمن، إساءة إلى القضاء، وإيهام بعض الموكلين بتقاضي مبالغ مالية مقابل الحكم في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٦-٢-٢٠٢٣	٥	١٩١٧٥

السياسة
AL-SEYASSAH
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

"الاستئناف" تلغي الحبس 10 سنوات لمتهم وتبرئه من غسل أموال

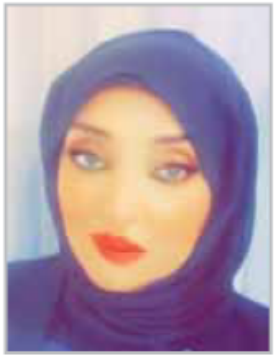

■ المحامية سامية صيام

■ الغت محكمة الاستئناف برئاسة المستشار فهد بو صليب الحكم الصادر بالحبس 10 سنوات لمتهم وتغريمه 21 الف دينار وابعاده عن البلاد، وتقضي مجددا ببراءته من تهمة غسل اموال تحصل عليها من جرائم التدليس عن طريق استقدام عمالة "الاتجار بالاقامات" .

وتتلخص تفاصيل القضية ان المتهم واخر ارتكبا جريمة غسل الاموال البالغ قدرها 21 الف دينار، بان تعمدا اجازة واكتساب تلك الاموال مع علمهما بانها متحصلة من جرائم اخرى، وذلك بأن قاما بتجميع تلك الاموال من المجني عليهم واودعوها بحساباتهما الشخصية وحسابات شركة تجارية مملوكة للشخص الاخر لدى البنوك الكويتية، واجراء تحويلات لها فيما بين هذه الحسابات وكان ذلك بغرض تمويه واخفاء المصدر المشروع لتلك الاموال . وحضرت المحامية سامية صيام أمام محكمة الأاستئناف وترافعت شفاهة ودفعت بانتفاء أركان جريمة غسل الأموال وخلو الأوراق من الدليل اليقيني على ارتكاب المتهم للجريمة المسندة اليه، ملتمسة بالغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة المتهم مما اسند اليه .

وقالت المحكمة في حيثيات حكمها ان ماجاء في اقوال الضابط مجري التحريات الا تعدو كونها رأي لمجريها والتي استقاها من اقوال شهود الاثبات، ومما لاترقى ازاء ذلك لتكون في مقام الدليل المعزز بهذه القضية حتى تأخذ بها المحكمة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٦-٢-٢٠٢٣	٥	١٩١٧٥

السياسة
AL-SEYASSAH
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الزام جامعة الكويت بتعيين أستاذ رئيساً لقسم اللغة الإنكليزية بعد تخطيه

■ ألزمت محكمة التمييز الدائرة الإدارية الثالثة برئاسة المستشار عادل بورسلي مدير جامعة الكويت بتعيين أحد أعضاء الهيئة التعليمية رئيسا لقسم اللغة الانجليزية وآدابها لمدة عام بعد تخطيه في التعيين. وتتلخص تفاصيل الدعوى التي تقدم بها المحامي عمر القناعي بأن موكله المواطن يشغل وظيفة أستاذ بقسم اللغة الانجليزية وآدابها بكلية الاداب جامعة الكويت، وبتاريخ 18 ديسمبر 2017 صدر ضده بصفته القرار رقم 3007 بتعيين زميل له رئيسا للقسم لمدة عام. ونعى على هذا القرار مخالفته للقانون، لاسيما أن الاجراءات والشروط المقررة قانونا في نظام اختيار روساء الاقسام العلمية، ومنها أن يكون المعين بدرجة استاذ، في حين ان المطعون على قراره يشغل وظيفة أستاذ مساعد، كما صدر هذا القرار مشوبا بعيب إساءة استعمال السلطة، مما حدا به لاقامة دعواه. وقالت المحكمة في حكمها إن هذا القرار قد مس بمصلحة شخصية مباشرة للطاعن، تمثلت في عدم تعيينه بوظيفة كان يرى أنه أولى وأجدر بها، مبينة أن الجامعة المطعون ضدها قد فرضت بسلطاتها التقديرية قاعدة تنظيمية تتيح لكل من استوفى الشروط المعلنة أن يتقدم بطلب الترشيح لتلك الوظائف، بما يستتبع ان يقل طعن أي من المتقدمين للترشيح في عدم قبول تعيينه، وأن عدم تعيينه يؤثر في مركزه القانوني بما يضر بمصلحته المادية والأدبية.

■ المحامي عمر القناعي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٦-٢-٢٠٢٣	٥	١٩١٧٥

الوسط
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تأجيل قضية شراء الأصوات إلى 30 إبريل

نظرت محكمة الجنايات امس قضية شراء الأصوات في الدائرة الثالثة بانتخابات مجلس الأمة 2022 ، والمتهم فيها النائب السابق سعدون حماد و5 مواطنين آخرين، وأجلت المحكمة القضية إلى جلسة 30 أبريل المقبل للإطلاع.

ووافقت المحكمة على طلبات الدفاع برفع منع السفر عن المتهمين الخمسة وهم رجل و4 نساء، إذ أن النائب السابق سعدون حماد لم يكن ممنوعاً من السفر ، كما حضر المتهمون أمام المحكمة وأنكروا الاتهامات المسندة اليهم .

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٦-٢-٢٠٢٣	١	٤٠٤١

الأنباء
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الدستورية» تباشر عرض محاضر الدوائر الأولى والثانية والثالثة

عبدالكريم أحمد

باشرت المحكمة الدستورية صباح امس عرض محاضر انتخابات الدوائر الأولى والثانية والثالثة على الطاعنين وأصحاب الشأن.

وسمحت المحكمة لكل طاعن بالاطلاع على المحاضر التي تم استخراجها أخيرا من صناديقها في الأمانة العامة لمجلس الأمة، كما سمحت لثلاثة فقط من مناديبه بالحضور معه داخل المحكمة، ومنعت إدخال الهواتف المتنقلة.

وحسب القرار السابق للمحكمة، فإن عرض هذه المحاضر سيكون من اليوم حتى التاسع من فبراير الجاري، وللدائرتين الرابعة والخامسة من الثاني عشر إلى السادس عشر منه، وذلك من الساعة الثامنة صباحا حتى الواحدة ظهرا.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٦-٢-٢٠٢٣	١	١٦٦٩٦

السياسة
AL-SEYASSAH
محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

قبلان: البلد لا يتحمل إملاءات... وجلسة حكومية للملفين التربوي والصحي

لبنان: الراعي ينتقد نواب "الطاعة العمياء" ويُحذّر من هدم القضاء

بيروت ـ من عمر البردان:

في خضم المأساة التي ترخي بثقلها على كاهل الشعب اللبناني، رأى البطريرك بشارة الراعي، أنّ "الحالة التي وصل إليها اللبنانيين هي نتيجة أداء السّياسيّين الممعنين في خيانة الشّعب، الذي ائتمنهم على موسّسات الدّولة، ليحكموا له بالحقّ والعدل ويأمّنوا الخير العام".

وفي عظة، أمس، في كنيسة الصّرح البطريركي في بكركي شدّد الراعي، على أن "نوّاب الأمة بالطاعة العمياء لمرجعياتهم، يُحجمون عن انتخاب رئيس للجمهورية، ويفضلون الانهيار المتفاقم في الموسسات الدستورية والعامة، وقهر الشعب، وإرغام خيرة قوى لبنان الحية على الهجرة"، سائلاً: "أليست هذه خيانة عظمى، بل جرمًا عظيمًا بحق الشعب اللبناني والدولة"؟

وتابع: "كيف بإمكانهم أن يغمضوا أعينهم عن روية شعبنا الفقير والمقهور، وأن يصمّوا آذانهم عن صراخ المرضى المحرومين من الدواء وإمكانية الاستشفاء"؟

كما شدد على أن "القضاء هو العمود الفقري للدولة، الذي يُهدم أمام أعيننا من أهل السياسة بتدخلهم وضغوطهم، ومن أهل القضاء أنفسهم المنصاعين لهم".

وفي رد على كلام الراعي، رفض عضو تكتل "الجمهورية القويّة" النائب غياث يزبك تعميم الأمر على جميع النواب، قائلًا إن التعميم يعد تجهيل للفاعل الحقيقي وتشجيع للمخالف على ارتكاب المزيد.

بدوره تسأل المطران الياس عودة، عن الهدف من تقاعس المجلس النيابي، المؤتمن على تطبيق الدستور وانتخاب رئيس؟ قائلاً: هل يخدم الفراغ أحد، وما هي مصلحة المعطلين؟. داعيا إلى ضرورة إنهاء الصراع بين من يريد تطبيق الدستور بحذافيره ومن يفسر الدستور بحسب مصلحته الشخصية. وشدد على أن الواقع المرير الذي يعيشه لبنان سببه الكبرياء والأنانية، أما المحرك فهي الارتباطات المشبوهة، والمصالح والمكاسب والانقسامات الطائفية".

في المقابل، قال المفتي الجعفري الشيخ أحمد قبلان، إن "لبنان لا يتحمل إملاءات خارجية لا رئاسية ولا غيرها، مشيرا إلى ان معادلة صيف العام 1982 التي انتجت رئيسا ورئيسين قد تغيّرت، ولا تسمح اليوم بإملاء وفرض رئيس للجمهورية من دول إقليمية أو دولية"، معتبراً أن "الحل الوحيد المتاح هو الإسراع ببدء الحوار للوصول إلى توافق لبناني- لبناني.

وفي ظل تصاعد الاحتقان السياسي القضائي، وعلى وقع اتساع نطاق الانهيارات الحياتية والاجتماعية، يعقد مجلس الوزراء جلسة له، اليوم، للبحث في عدد من البنود الملحة، وأبرزها الملف التربوي في ظل التردي الكبير لهذا القطاع والحاجات الضرورية المتعلقة بمطالب المعلمين وتمكين الجامعة اللبنانية من الاستمرار واداء دورها. كذلك سيبحث المجلس الوضع المتردي للقطاع الصحي، لا سيما سبل استمرار دعم ادوية السرطان والامراض المستعصية، ومعالجة مشاكل المستشفيات والاستشفاء.

وفي وقت اتجهت الانظار إلى اجتماع باريس الخماسي بشأن لبنان، فإن أوساطاً دبلوماسية خليجية، أكدت لـ"السياسة"، أن"هذا الاجتماع لن يخرج بنتائج حاسمة بشأن الاستحقاق الرئاسي، مشددة على الأمر بيد اللبنانيين وحدهم، وهم مسوولون عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وبانتظار التطورات المتوقعة من الملف القضائي المتصل بقضية "المرفأ"، فإنّ المحظور الأكبر الذي يمثل بقوة مندرا بتداعيات خطيرة تخرج عن المالوف هو أن يقدم المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات على مغامرة إصدار مذكرة توقيف في حق المحقق العدلي القاضي طارق البيطار الذي يتجه لإصدار مذكرات توقيف بحق كل من يرفض المثول أمامه في القضية، وهو ما تحذر منه جهات قضائية وقانونية وسياسية باعتبارها ستكون ذروة الانقلاب على التحقيق والمحقق ولا أحد يدري إلى أين ستودي بحالة الاحتقان السائدة.

بدورها اعتبرت جمعيّة أهالي الضحايا، في بيان لها، أنّ قضية المرفأ فضحت من جديد التدخلات السياسيّة والخارجيّة في القضاء، والذي باتَ يهدّد كيان العدالة وَيطعن في كرامة كل قاضٍ نزيه، ودعت، من لا يريد التصرّف كقاضٍ إلى الاستقالة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٦-٢-٢٠٢٣	١٠	١٩١٧٥

السياسة
AL-SEYASSAH
إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــــــــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٣/٣/١ - قاعة - ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢١/٩ بيوع/٢.

المرفوعة من: عبدالمحسن أحمد صالح الصالح

ضـــــــد: ١- طيبة أحمد صالح الصالح ٢- سبيكة أحمد صالح الصالح
٣- فوزية أحمد صالح الصالح ٤- أميرة أحمد صالح الصالح
٥- هود أحمد صالح الصالح ٦- منى أحمد صالح الصالح
٧- ندى أحمد صالح الصالح ٨- يعقوب أحمد صالح الصالح
٩- خالد أحمد صالح الصالح ١٠- لؤي أحمد صالح الصالح
١١- يوشع أحمد صالح الصالح ١٢- مها أحمد صالح الصالح

أولا : أوصاف العقار: (وفقا لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقـار الوثيقة رقم ٢٠١٥/٣٠٤٥ الكائن بمنطقة بنيد القـار قسيمة رقم ٢٣١ قطعة رقم ١ مـن المخطط رقم م/٣٨٧١٠ ومساحتـه ٨١١٢,٤م٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ٢٥٠٠٠٠٠٠ د.ك خمسة وعشرين مليون دينار كويتي.

ملاحظات: أرض فضاء

ثانيا : شروط المزاد

أولا: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي المبين قرين العقار ، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيا: يجب على من يعتمد القاضي عطاؤه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثا: فان لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملا وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعا: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا اذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد في هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامسا: اذا لم يقـم المزايـد الأول بإيداع الثمـن كاملا في الجلسة التاليـة ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادسا: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات اجـراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ دينار وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعا: ينشر هـذا الاعـلان تطبيقا للقانـون وبطلب المباشريـن لإجـراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامنا: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:
١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة :

يحظر على جميع الشـركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصـة لأغراض السكن الخاص عملا بأحـكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٦-٢-٢٠٢٣	٥	١٩١٧٥

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٣/٣/١ - قاعة - ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢١/٩ بيوع/٢

المرفوعة من: عبدالمحسن احمد صالح الصالح.

ضـــــد: ١- طيبة أحمد صالح الصالح.
٢- سبيكة أحمد صالح الصالح.
٣- فوزية أحمد صالح الصالح.
٤- أميرة أحمد صالح الصالح.
٥- هود أحمد صالح الصالح.
٦- منى أحمد صالح الصالح.
٧- ندى أحمد صالح الصالح.
٨- يعقوب أحمد صالح الصالح.
٩- خالد أحمد صالح الصالح.
١٠- لؤي أحمد صالح الصالح.
١١- يوشع أحمد صالح الصالح.
١٢- مها أحمد صالح الصالح.

أولاً: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقه)

- عقار الوثيقة رقم ٢٠١٥/٣٠٤٥ الكائن بمنطقة بنيدالقار قسيمة رقم ٢٣١ قطعة رقم ١ من المخطط رقم م/٣٨٧١٠ ومساحته ٨١١٢,٤م٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ٢٥٠٠٠٠٠٠ د.ك خمسة وعشرين مليون دينار كويتي.
- ملاحظات: أرض فضاء.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيـــاً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالـــثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعـــاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خـــامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

ســـادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعـــاً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون ويطلب الباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامـــناً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

١- ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة ايام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الإثنين	٦-٢-٢٠٢٣	٤	١٧٦٢٢

الوفيـــات

الوفيات

● **أركان غازي حميان العراده، 51 عاماً**، (شيع). الرجال: المقبرة فقط، تلفون: 66886939، النساء: لا يوجد عزاء، تلفون: 99607796

● **محمد إبراهيم إسماعيل العوضي، 80 عاماً**، (شيع). الرجال: المقبرة فقط، تلفون: 99808373، النساء: العدان، قطعة 2، شارع 39، منزل 4، تلفون: 99822253

● **مراتب جاسم محمد، أرملة/ عبدالرزاق أمان عاشور أمان، 87 عاماً**، (شيعت). الرجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99021159، النساء: كيفان، ق3، ش34، م16، تلفون: 99645597

«إنا لله وإنا إليه راجعون»